العرب
الأحد 2020/06/14
السنة 43 العدد 11731

لوبي دبلوماسي لوقف تردد القوى الدولية لحل الأزمة الليبية

التأييد السياسي لإعلان القاهرة لم يردع أنقرة عن توجهاتها العسكرية

وساطة مصرية فاعلة لإنهاء النزاع في ليبيا

تترقب مصر تجاوبا إيجابيا وأكثر فاعلية مع مبادرتها السياسية الأخيرة حيال الأزمة الليبية لفرض واقع سياسي جديد يقطع مع الأطماع التركية بالبلد، وعلى الرغم من أن التردد الغربي يقلق القاهرة، إلا أنها تواصل تحركاتها الدبلوماسية بهدف توفير المزيد من الزخم لإعلان القاهرة الأخير.

القاهرة - بدأت وزارة الخارجية المصرية خطة للتحرك على الصعيد الدولي بالتنسيق مع بعض القوى الإقليمية، لتوفير المزيد من الزخم لإعلان القاهرة المتعلق بحل الأزمة الليبية، وتشكيل قوى ضغط من روسيا وفرنسا والإمارات وغيرها، خوفا من حدوث فتور يعيد الموقف إلى الجمود والاستمرار في الحسم العسكري.

وبعد مضي أسبوع على المبادرة المصرية لم تحصل القاهرة على نتائج ملموسة للتأييد السياسي الذي حصدته من قوى متعددة، ما يجعل تصرفها كأن هدفه فقط إنقاذ وحدة جبهة الشرق الليبي، بعد أن مُني الجيش الوطني بهزائم.

أثبتت تجارب الأزمة الليبية أن المبادرات السياسية بشأنها تحظى باهتمام سرعان ما يفتر بعد قليل، وتخشى بعض الدوائر أن يتكرر ذلك مع المبادرة المصرية، فإذا لم يتم البناء عليها بإحكام ستواجه المصير نفسه، وتتوالى فصول الكر والفر.

وقالت مصادر مصرية لـ"العرب"، إن "الوضع هذه المرة مختلف، فقد تحركت القاهرة عقب مشاورات مع قوى عدة ورسمت معها الخطوط العريضة، وقدمت مبادرة مقبولة من الأطراف الراغبة في استئناف التسوية السياسية، ولم تتوقف عن الحركة في الفضاء الدبلوماسي".

وأجرت القاهرة وحلفاؤها، محادثات مكثفة مع الاتحاد الأوروبي لحضّه على التخلي عن التردد واستغلال قدرات حلف شمال الأطلسي (ناتو) لوقف عملية تهريب الأسلحة إلى ليبيا، لأن أي تسوية أو مبادرة ستتحطم على أعتاب استمرار تدفق الأسلحة التركية إلى ليبيا.

محمد العرابي

القاهرة نجحت في فرض واقع سياسي جديد في الأزمة الليبية

وأعلن الاتحاد الأوروبي، الجمعة، أنه اتخذ خطوات عملية بشأن التعاون مع الناتو لفرض تطبيق صارم على منع تصدير الأسلحة إلى ليبيا، وهي خطوة مهمة ستحدد لأي مدى تريد الدول الغربية وقف الحرب في ليبيا.

وعلمت "العرب" من مصدر سياسي مصري، رفض الكشف عن اسمه، أن جميع الحوارات الدبلوماسية التي خاضتها القاهرة مع قوى غربية، أكدت وجود نقص في التفاصيل حول التطورات الجارية على الأرض، "كل طرف لديه رؤية أو قناعة مسبقة يتصرف بموجبها".

وأضاف المصدر، أن مشكلة الدول الغربية المهتمة بالصراع أنها أسيرة لحسابات تتعلق بأفكارها النظرية عن الديمقراطية والحريات والتعددية، وتنظر إلى القيادات العسكرية نظرة سلبية حتى لو كانت ضمانة للأمن والاستقرار، وهذا جعلها تتعاطف مع حكومة الوفاق في طرابلس، حتى لو كانت تتلقى دعما من تركيا ومرتزقة وإرهابيين، ففي النهاية لديها غطاء مدني.

ولفت إلى أن رئيس مجلس النواب، عقيلة صالح، عليه أن يتقدم الواجهة السياسية، فإعلان القاهرة بني على مبادرته السياسية السابقة، وباعتباره يرأس الجسم الوحيد الذي يحظى بشرعية دستورية لا أحد يشكك فيها، فتجربة المشير خليفة حفتر في تصدر المشهد أسيء توظيفها سياسيا.

وأكد أنه من خلال المناقشات، التي شارك في جزء كبير منها في عواصم مختلفة، يستطيع القول أن التردد الغربي يرجع إلى "الخوف من رد الفعل التركي السلبي، في ظل امتلاك أنقرة لأوراق تمثل ابتزازا لبعض العواصم الغربية، وازدواجية المعايير التي تتحكم في التصرفات، فتعامل الدول الأوروبية مع الأزمة يختلف من دولة إلى أخرى".

أفضت هذه السياسة إلى تخبط أوروبي واضح، استفادت منه أنقرة في توغلها في ليبيا، وخلقت واقعا محرجا للدول التي تشدقت بأنها قادرة على الحسم، حيث بدأت أوراق البعض تتآكل.

وتعلم القاهرة أن الهدف الرئيسي للتدخل التركي ينحصر أساسا في المكون الاقتصادي عبر مكونات عسكرية، لتحقيق مكاسب من وراء الثروة الليبية مباشرة، والاستفادة من الشراكة مع حكومة طرابلس في تعظيم الفوائد في غاز شرق البحر المتوسط.

وتحركت مصر على هذا المستوى مبكرا من خلال تعضيد التحالفات مع قبرص واليونان أولا، ثم تشكيل منتدى غاز شرق المتوسط، ضم قوى عديدة، يجمعها التضرر من الطموحات التركية والرغبة في الاستحواذ على مساحة كبيرة من مياه المتوسط.

ويزور القاهرة، وزير الخارجية اليوناني نيكوس دندياس، الخميس المقبل، لتوقيع اتفاقية لترسيم الحدود البحرية مع مصر، بعد أن طلبت أثينا رسميا، الأربعاء، إدراج سلوك تركيا في المنطقة على جدول أعمال اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، الاثنين.

وأشار وزير الخارجية المصري الأسبق، محمد العرابي، إلى أن القاهرة نجحت في فرض واقع سياسي جديد في الأزمة الليبية، بينما فرضت أنقرة واقعا عسكريا، ما وضع العالم أمام خيارين، أحدهما يعالج مصالح الشعب الليبي وتمتد آثاره الإيجابية لقضايا أخرى ترتبط بوقف خطر تمدد الإرهاب الذي ترعاه أنقرة، والآخر عسكري يعني أن الأزمة سوف تطول لسنوات.

وأضاف أن النظام الدولي الحالي ينحاز إلى منطق القوة، والعمل العسكري هو الذي يقود الوضع السياسي وليس العكس، لكن هناك رغبة من القاهرة في أن تضع العالم أمام مسؤولياته، الأمر الذي وضح من التحركات الدبلوماسية المكثفة، ومن خلال دعوة غالبية سفراء الدول المعتمدين في مصر لحضور توقيع إعلان القاهرة.

تركيا تخطط لإنشاء قاعدتين عسكريتين دائمتين في ليبيا

إسطنبول - تواصل تركيا إقامة قواعد عسكرية جديدة لها في الشرق الأوسط وأفريقيا، وهو ما يُتيح لها نشر عتاد جوي وبري وبحري كبير في مناطق ذات أهمية استراتيجية خارج حدودها وتحدّي منافسيها الإقليميين، في محاولة من الرئيس التركي رجب طيّب أردوغان لاستعادة النفوذ العثماني.

وكشفت صحيفة "يني شفق" المقربة من الحكومة التركية أنها تنوي إنشاء قاعدتين عسكريتين دائمتين في أراضي ليبيا حيث تدعم قوات حكومة الوفاق الوطني.

ونقلت الصحيفة، عمّا أسمته "مصادر إقليمية"، أنّ "التعاون العسكري بين ليبيا وتركيا سيرتقي إلى مستويات أعلى" بعد الزيارة التي قام بها إلى أنقرة يوم 4 يونيو رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبية، فايز السراج، حيث التقى الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان.

وأوضحت أنه "يجرى النظر حاليا لإعادة تشغيل قاعدة الوطية الجوية العسكرية التي يتم إصلاح البنية التحتية بها، فضلا عن الجهود المبذولة لإزالة الألغام".

وذكرت "يني شفق" أن هذه الجهود تهدف إلى أن تكون الوطية متاحة لبناء تركيا قاعدة جوية فيها، حيث من المقرر أن تحتضن طائرات مسيرة ومنظومات دفاع جوي تركية ساهمت في نجاح العمليات العسكرية التي أسفرت عن استعادة قوات حكومة الوفاق السيطرة على هذا الموقع العسكري الهام.

وأضافت الصحيفة أنه "علاوة على ذلك سيتم اتخاذ خطوات مماثلة في ميناء مدينة مصراتة الساحلية التي تطل على البحر المتوسط"، ليتم فيه بناء "قاعدة بحرية مع تحصين قاعدة الوطية بالطائرات المسيرة والأنظمة الجوية".

وتابعت الصحيفة "بالتزامن مع الاستفزازات اليونانية في شرق المتوسط والتوتر المتزايد هناك، يتطلب وجود قوات بحرية تركية في المياه الإقليمية الليبية وبناء على ذلك يعتقد تحويل ميناء مصراتة إلى قاعدة بحرية تركية دائمة".

وأضافت مع ذلك أنه سيكون لدى تركيا "النصيب الأكبر في استخراج النفط هناك"، مشيرة في هذا السياق إلى أن "وجود السفن الحربية التركية ضروري للحفاظ على سلامة أنشطة التنقيب من أي تهديدات محتملة".

وتعتبر تركيا أكبر داعم عسكري خارجي لقوات حكومة الوفاق الوطني الليبية في المواجهة مع الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، الذي يتهم تركيا بدعم الإرهاب في بلاده وزعزعة استقرارها عن طريق تدخلات عسكرية بما في ذلك نقل مسلحين من أراضي سوريا للقتال في ليبيا.

من المتوقع أن تحتضن قاعدة الوطية منظومات دفاع جوي تركية، وسيتم اتخاذ خطوات مماثلة في مصراتة

ومنذ وصول الرئيس أردوغان إلى الحكم في تركيا عام 2002، شهدت تركيا تغييرات على الصعيدين الداخلي والخارجي، ومن أبرز هذه التغييرات رؤية تركيا لدورها الإقليمي على ضوء تاريخها العثماني، وما تشهده المنطقة المحيطة مباشرة بها من اصطفافات جديدة وتوترات وصراعات، حتى أنّ أردوغان قد انقلب على أقرب المُقرّبين له في تركيا وخارجها، وحاد بشكل كامل عن سياسة "صفر مشاكل" التي كان قد اتخذها شعاراً من قبل لسياسته الخارجية.

وفي 27 نوفمبر 2019 وقعت حكومة الوفاق والسلطات التركية مذكرتين حول ترسيم الحدود البحرية وتعزيز التعاون العسكري الأمني بين الطرفين، وأثارتا معارضة دولية شديدة لما تمثله هذه الاتفاقية من تهديد لأمن المتوسط وسط اتهام أنقرة بالسعي للتمركز عسكريا في ليبيا والاستفادة من الأزمة في البلاد للاستيلاء على موارد الطاقة في شرق البحر المتوسط عن طريق منطقة اقتصادية خالصة.

التزام مغربي بدعم جهود مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل

محمد ماموني العلوي

الرباط - جدّد المغرب دعمه لكافة الجهود الدولية لإعادة الأمن والاستقرار لمنطقة الساحل والصحراء بعد إطلاق فرنسا ائتلافا يضم حلفاء من دول غرب أفريقيا ودول أوروبية لمواجهة الجهاديين المتشددين في منطقة الساحل.

وأكد وزيرالخارجية المغربي، ناصر بوريطة، خلال الاجتماع الوزاري الأول للتحالف الدولي من أجل الساحل، الذي انعقد الجمعة بتقنية المناظرة المرئية، أن المغرب كان دائما في كافة الجبهات مع الساحل ومن أجل الساحل.

وفي الاجتماع الوزاري الذي شارك فيه عبر تقنية الفيديو ممثلون عن 60 دولة وهيئة دولية، بدعوة من وزير الخارجية الموريتاني إسماعيل ولد الشيخ أحمد، أبرز ناصر بوريطة أن المقاربة المغربية تقوم على رؤية سطّرها العاهل المغربي الملك محمد السادس منذ اعتلائه العرش، مضيفا أن هذه المقاربة الإنسانية بالدرجة الأولى، تتمحور حول ثلاثية غير قابلة للتجزيء: الأمن، التنمية البشرية، والتكوين.

ويشكل التطرف تهديدًا بالغ الخطورة على دول الساحل خصوصا تشاد ومالي، وعلى الرغم من الجهود المحلية والدولية لتقويضه، تستفيد الجماعات الإرهابية من شساعة المنطقة، الأمر الذي يشكل تحديا كبيرا لأي تحالف لا يعتمد إستراتيجيات مساندة للتدخل العسكري.

وعلى الرغم من أن القوات الفرنسية وقوات الساحل حققت بعض المكاسب في الآونة الأخيرة، بما في ذلك مقتل زعيم تنظيم القاعدة في شمال أفريقيا عبدالملك دروكدال، إلا أن المتشددين واصلوا هجماتهم وتقدموا أكثر إلى الجنوب نحو دول ساحلية مثل ساحل العاج.

ولم تحقق عملية برخان، وهي حاليا أكبر مهمة عسكرية للجيش الفرنسي خارج أراضي فرنسا، النجاحات المنتظرة منها منذ سبع سنوات باعتراف من باريس، وسبق لوزيرة الدفاع الفرنسية فلورانس بارلي، أن أكدت أن "كل الأوروبيين سيدركون أنه إذا لم نفعل شيئًا، ستكون أمامنا أراضٍ شاسعة متروكة من الدول، وستصبحٍ ملاجئ لمجموعات إرهابية تابعة لداعش والقاعدة".

خبرة الرباط في مقاومة الإرهاب مثال يحتذى لشركائها أفريقيا وعالميا

وفي هذا الصدد شدد وزير الخارجية المغربي على أن البعد الأمني، في الواقع، رغم أنه غير كاف لوحده، يظل ضروريا، مسجلا أن التجربة المغربية في مجال الاستعلامات ومكافحة الإرهاب كانت دائما رهن إشارة شركاء المغرب على المستويين الإقليمي والدولي.

ويدعم المغرب مبادرة مجموعة دول الساحل الخمس (مالي، بوركينا فاسو، موريتانيا، تشاد، النيجر) في مجال تدريب القوات وأمن الحدود.

ولفت بوريطة إلى أن التجربة المغربية أضحت تحظى بالاعتراف والتقدير من لدن جميع حلفاء وأصدقاء المملكة، مؤكدا أن المغرب، في منطقة الساحل، يقدم دعمه لإحداث كلية الدفاع لمجموعة دول الساحل الخمس بنواكشوط، ويخصص 203 مقاعد للدورات التكوينية كل سنة داخل المؤسسات العسكرية المغربية.

وأوضح أن ضباطا في القوات المسلحة الملكية يقدمون دعمهم خارج منطقتنا، ويضعون أنفسهم، رهن إشارة مدرسة حفظ السلام بباماكو لتقديم وحدات تكوينية قصيرة الأمد، مذكرا بأن "أزيد من 93 في المئة من الطلبة الأجانب، الذين يتابعون تكوينهم في أسلاك التكوين داخل المعهد، ينحدرون من الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتشاد".

التجربة المغربية في مجال مكافحة الإرهاب كانت دائما رهن إشارة شركاء المغرب على المستويين الإقليمي والدولي

وخلق هذا التحالف خطوة إيجابية حسب المشاركين في الاجتماع مؤكدين على اغتنامه كفرصة لتطوير رؤية مشتركة لمعالجة عدم الاستقرار ودفع عجلة التنمية في المنطقة.

ولم يرتبط اهتمام المغرب بالساحل والصحراء فقط مع عودته إلى الاتحاد الأفريقي، بل كانت الرباط منكبة على قراءة الأوضاع بالمنطقة منذ مدة طويلة تعززت خصوصا بعد سقوط نظام القذافي بليبيا، حيث مارست أدوارها الأمنية والسياسية والدبلوماسية مع تنسيق الجهود مع دول المنطقة والدول المعنية باستتباب الأمن والاستقرار. وقد استضاف المغرب في العام 2013 مؤتمرا لتعزيز أمن الحدود بين منطقة الساحل والمغرب العربي.

وفي سياق اهتمام المغرب بالوضع في منطقة الساحل والصحراء، أكد السفير الممثل الدائم للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة، عمر هلال، على أن الطبيعة متعددة الأبعاد للوضع في هذه المنطقة تتطلب تضافر جهود جميع الأطراف المعنية للتخفيف من معاناة السكان، داعيا إلى انخراط أكبر من قبل الشركاء في المجال الإنساني والإنمائي.

ولفت عمر هلال، أثناء ترأسه، الإثنين الماضي، في نيويورك، اجتماعا افتراضيا حول التحديات متعددة الأبعاد والمتداخلة في منطقة الساحل الوسطى، إلى أن اختيار هذه المنطقة ينبع من الأهمية التي يوليها لها المغرب والملك محمد السادس بشكل خاص.